أيزو 26000: مواصفة دولية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

زيد المال صافية/ميلودي[1]

[1] أستاذة محاضرة "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، 15000 تيزي وزو، الجزائر.

البريد الإلكتروني: Szidelmal@gmail.com

الملخص:

ظهرت المبادرة الدّولية لرعاية وتوحيد مفهوم المسؤولية الاجتماعية على المستوى الدّولي فوضعت المنظمة الدّولية للتقييس المواصفة الإرشادية الأيزو 26000، التي تمثل دليلا لجميع المؤسسات لتوحيد الممارسات الاجتماعية على المستوى الدّولي، تعتبر بذلك أداة وخطة لمساعدة المؤسسات على تنظيم عملها بما يحقق لها الاستدامة ويصبح تحمل المسؤولية تجاه المجتمع جزءاً من أخلاق المؤسسات وعملاً اعتيادياً ومرسخا في استراتيجياتها.

أمّا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية فمازالت جهود الدّولة في تشجيع تبني والامتثال لمواصفة الأيزو 26000 من خلال المعهد الوطني للتقييس في خطواتها الأولى، وتحتاج إلى الكثير من الجهود لتحسينها وتعميمها وامتدادها إلى كل المؤسسات لتصبح من المبادئ الرّاسخة في استراتيجياتها وبرامجها.

الكلمات المفتاحية:

المواصفة، أيزو 26000، المسؤولية، حماية، المؤسسة، التّنمية، البيئة.

تاريخ إرسال المقال: 2019/10/05، **تاريخ قبول المقال:** 2020/03/12، **تاريخ نشر المقال:** 2020/07/31

لتهميش المقال: زيد المال صافية /ميلودي، " أيزو 26000: مواصفة دولية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص ص.533-550.

المقال متوفر على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72

المؤلف المراسل: زيد المال صافية/ميلودي، Szidelmal@gmail.com

ISO 26000: International Standard for the Implementation of Social Responsibility

Abstract:

The International Initiative for the Care and Unification of Social Responsibility has emerged at the international level, so the International Organization for Standardization (ISO) has developed the ISO 26000 Guidance Standard. Which is a tool to help companies organize their work in a way that achieves their sustainability, and the responsibility towards the community becomes part of the ethics of the institutions and a regular and well-established work in their strategies.

For Algerian organizations, the state's efforts to encourage adoption and compliance with ISO 26000 through the National Institute of Standardization are still small and in its first steps. Social responsibility practices in Algerian institutions still need many efforts to improve them and to extend them to all institutions to become a well-established principle in their strategies and programs.

Keywords:

Standard, ISO 26000, responsibility, protection, institution, environment, development.

Iso 26000 : norme international pour la mise en œuvre de la responsabilité sociétale

Résumé :

L'initiative internationale pour promouvoir et unifier le concept de la responsabilité sociale est apparue au niveau international, pour cela l'organisation internationale de normalisation a élaboré la directive ISO 26000.

Cette dernière représente un guide pour toutes les institutions afin d'unifier les pratiques sociales au niveau international, elle est aussi considérée comme un outil et un plan pour aider les entreprises à organiser leur travail de manière à leur assurer la durabilité, afin que la prise de responsabilité envers la société devienne une partie de l'éthique des institutions et un travail régulier et fermement ancré dans leurs stratégies.

Quant aux institutions algériennes, les efforts de l'État pour encourager l'adoption et la conformité à la norme ISO 26000, par le biais de l'Institut national de normalisation, en sont encore à leurs premiers pas ; ils ont besoin de beaucoup d'efforts pour les améliorer, les généraliser et les étendre à toutes les institutions afin qu'elles deviennent l'un des principes ancrés dans leurs stratégies et programmes.

Mots clés :

Norme, Iso 26000, responsabilité, protection, entreprise, environnement développement.

مقدمة

تزايد في الآونة الأخيرة الحديث عن موضوع المسؤولية الاجتماعية والتي يقصد بها اهتمام المؤسسات بمصالح المجتمعات وتحمل مسؤولية الآثار النّاجمة عن نشاطات المؤسسات والعاملين وأصحاب المؤسسات والمجتمع والبيئة، ولا تقتصر هذه المسؤولية فقط على الالتزامات القانونية بل تتجاوزه إلى تحسين العلاقة مع أصحاب المصلحة، حتى لا يكون تحقيق الرّبح عائداً من الأعمال غير المقبولة قانونيا وأخلاقياً، فأصبحت من المبادئ التّنموية الهامة التي تأخذ بها معظم الدّول لاسيما الدّول الغربية [1].

ظهرت المبادرة الدّولية لرعاية وتوحيد هذا المفهوم على المستوى الدّولي فوضعت المنظمة الدّولية للتقييس المواصفة الإرشادية الأيزو 26000، إن الاهتمام بهذه المواصفة يعد أمرا حتميا ولازما، فالمؤسسات مطالبة بالتّصرف المسئول تجاه المجتمع والبيئة عند ممارسة مختلف نشاطاتها الاقتصادية [2].

اهتمت الشّركات الصّناعية خاصة في الدّول المتقدمة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وحرص البعض منها على الالتزام بمواصفة الأيزو 26000 لتحسين أدائها الاجتماعي والبيئي، نظراً لأهمية هذه المواصفة وما يمكن أن تقوم به من دور في التّنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية باعتبارها مواصفة موجهة للتطبيق في جميع أنواع المؤسسات العامة والخاصة للقيام بواجباتها ومسؤولياتها المجتمعية، وذلك من خلال سلوك أخلاقي يتسم بالشّفافية وبما يتماشى مع القوانين المطبقة ومعايير السّلوك الدّولية ويعمل على مساهمتها في التّنمية المستدامة.

لذلك حرصت الجزائر على اعتماد هذه المواصفة وتشجيع القطاع الأعمال على احترامها، هكذا تصبح المؤسسات أحد الأطراف المعنية ببذل الجهود من أجل التّوفيق بين نشاطات المؤسسة الاقتصادية ومجموع القيم الاجتماعية والبيئية لترقية التّنمية المستدامة [3]. على هذا الأساس **كيف يمكن للمواصفة الدّولية أيزو 26000 أن تساهم في تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات لاسيما أنها من المواصفات القياسية الاختيارية؟**

يتركز هدف الدّراسة في توضيح دور المواصفة الدّولية أيزو 26000 في تفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. بالتّعرض لمفهوم المواصفة الدّولية أيزو 26000(المحور الأول)، تحديد الطّبيعة القانونية للمواصفة الدّولية أيزو 26000 المعتمدة من الدّولة الجزائرية (المحور الثّاني).

---

[1] −Isabelle DESBARAT, "L'entreprise à l'épreuve du développement durable : complexité et ambiguïté du concept de responsabilité sociétale de l'entreprise (RSE)", R.J.E, Numéro spécial, droit de l'environnement en Nouvelle-Calédonie, 2007, p.179.

[2] – أفضل التّطبيقات للمسؤولية الاجتماعية حسب مواصفة أيزو26000. الموقع الإلكتروني: تاريخ الاطلاع 2018/03/05 http://www.essahafa.info.tn/index.php

[3] −Frank Dominique VIVIEN, Le développement soutenable, Edition La Découverte, Paris, 2005, p. 80.

تعد كلمة (ISO) اختصار لاسم المنظمة: International Standard Organisation انظر في ذلك:

رعد حسن الصرن، أساسيات التّجارة الدّولية المعاصرة: مدخل تكاملي تحليلي، ط 2، دار الرّضا للنشر، سوريا، 2001، ص 35.

I. مفهوم المواصفة الدّولية أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تعتبر مواصفة أيزو26000من المبادئ الطّوعية المطبقة من طرف المؤسسات للوصول إلى مستوى من الفعالية في ترقية المسؤولية الاجتماعية، فهي بمثابة دليل إرشادي لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية [4]، وتهدف إلى دمج ممارسات المسؤولية الاجتماعية ضمن البرامج والخطط الاستراتيجية والممارسات العملية للمؤسسات، سنتولى دراسة مفهوم هذه المواصفة من خلال المراجع الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والمواصفة الدّولية أيزو 26000، مراحل إعداد المواصفة، أهدافها، مبادئها والموضوعات التي تهتم بها.

أولا –المراجع الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والمواصفة الدّولية أيزو 26000

يشار إلى أنّ منظمة "الأيزو"(ISO) باعتبارها منظمة دولية للمقاييس، منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، تأسست في عام 1947 يشارك في عضويتها 157 من مختلف دول العالم لها مكاتب معتمدة فيها، وتوجد الأمانة المركزية للمنظمة في جنيف بسويسرا، تعمل على وضع ونشر ورفع المستويات القياسية والأسس والاختيارات ومنح الشّهادات المتعلقة بها من أجل تشجيع تجارة السّلع والخدمات على مستوى عالمي في شتى المجالات.

المواصفة القياسية هي وثيقة أعدت على أساس من الاتفاق، تم اعتمادها بواسطة منظمة معترف بها تقدم (للاستخدام المتكرر) قواعد وإرشادات أو خواص متعلقة بأنشطة أو بنتائجها بهدف تحقيق الدّرجة المثلى للنظام في إطار معين.

وقد عرف المشرع الجزائري التّقييس بأنّه:" النّشاط الخاص المتعلق بوضع أحكام ذات استعمال موحد متكرر في مواجهة مشاكل حقيقية أو محتملة يكون الهدف منها تحقيق الدّرجة المثلى من التّنظيم في إطار معين. وتقدم وثائق مرجعية تحتوي على حلول لمشاكل تقنية وتجارية تخصّ بعض المنتوجات والسّلع والخدمات التي تطرح بصفة متكررة في العلاقات بين الشّركاء الاقتصاديين والعلميين والتّقنيين والاجتماعيين"[5].

---

[4]– تعطي منظمة الأيزو الحق للدّول المتحفظة على المواصفة ببناء مواصفة محلية في مجال المسؤولية المجتمعية في ضوء مبادئها الخاصة بها استنادا إلى المواصفة العالمية أيزو 26000.

[5]– المادة 2 من القانون 04–04 المؤرخ في 2004/06/23 المتعلق بالتّقييس، ج، ر، عدد 41 الصادر في 27/06/ 2004 المعدل والمتمم بالقانون 16–04، المتعلق بالتّقييس، ج ر عدد37، الصادر في2016/06/22.

بمقتضى هذا النصّ يكون المشرع قد حدد ضوابط العمل الإرادي الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات وبشكل خاص في ما يتعلق باعتماد أحكام التقييس [6].

لقد صاحب ظاهرة العولمة الاقتصادية تضخم في التقييس التي تتطلب اعتماد مقاييس ومعايير دولية عامة وشاملة، ظهور سلسلة مواصفات الأيزو التي تطورت لتصبح نموذجا ولتحل محل المعايير الوطنية الأخرى الموجودة في هذا الشأن [7]، فهي أداة لضمان التوافق بين اللوائح والقوانين والأدلة العلمية والخضوع لها اختياري [8]، تعد سلسة الأيزو أساسا أسلوبا داخليا للإدارة من طرف المؤسسة واعتراف رسمي للمجهود الاجتماعي والبيئي للمؤسسة، كما تشكل نوعا من جواز سفر لوصول منتوجات المؤسسات إلى الأسواق العالمية وتمثل إطارا تنظيميا للمسائل الاجتماعية والبيئية من طرف المؤسسات [9]، بذلك يشكل التقييس إجابة عن اختلالات السوق المتعلقة بحماية البيئة[10]، وتشمل سلسلة الأيزو عدة معايير تتعلق بمختلف جوانب نشاطات المؤسسات أهمها:

-مواصفة الأيزو 9000 تتعلق بتقييم قدرة المؤسسة على تقديم المنتوج أو الخدمة بما يتوافق ومتطلبات العملاء ورضاهم.

-مواصفة الأيزو 14001تتعلق بتقييم الأداء البيئي للمؤسسة.

أمّا فيما يتعلق مواصفة الأيزو 26000 هي مواصفة دولية تقدم إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية، التي يمكن اعتمادها من قبل جميع المنظمات والمؤسسات بشتى أنواعها في كلا القطاعين العام والخاص في كل من الدول المتقدمة والنامية، وسوف تساعدهم في جهودهم الرامية للتعاون وبأسلوب مسؤول اجتماعيا والذي يطلبه المجتمع بطريقة متزايدة [11].

---

[6]-وناس يحي،" النّظام القانوني للتقييس الارادي في القانون الجزائري"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، عدد11، جانفي 2017، ص 48.

[7]- رشاد مهدي الهاشم، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO)، الموقع الإلكتروني:www.uaeuto.org . تاريخ الاطلاع يوم2018/03/20

[8] -Olivier BOIRAL، "La norme Iso 14001 vers une information des pratiques de développement durable et participation publique (de la contestation écologiste aux défis de la gouvernance)", in Corinne GENDRON et Jean Guy VAILLANCOURT, Développement durable et participation publique (de la contestation aux défis de la gouvernance), Presse de l'université Montréal, 2003, p 91.

[9] -Ibidem.

[10]-وناس يحي، مرجع سابق، ص 48.

[11]- مقدم وهيبة، " تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية"، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 24/23 / 2012 ص11. مداخلة منشورة على الموقع الإلكتروني:www.iefpedia.com، تاريخ الاطلاع 25 مارس2019

توفر منظمة الأيزو قيمة لكل المبادرات الحالية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، من خلال تقديم مجموعة من الإرشادات والتوجيهات المتكاملة، ترتكز على اتفاق عالمي بين الخبراء الذين يمثلون أطراف مختلفة من أصحاب المصالح في المجتمع، وتشجع هذه المواصفة على الممارسات الجيدة في مجال المسؤولية الاجتماعية في كل أنحاء العالم [12].

إنّ غياب منظمة دولية للتنمية المستدامة أو معادلة لها جعل منظمة الأيزو أكثر شرعية لتجمع أصحاب المصالح لدراسة موضوع المسؤولية الاجتماعية، لأن المنظمات الدولية الموجودة أنها مقيدة ومحددة إما من حيث أطرافها كمنظمة الأمم المتحدة التي تضمّ الحكومات فقط، إما من حيث المسائل والمواضيع المعينة بالمعالجة والاهتمام كمنظمة العمل الدّولية، التي تعمل على تطوير القواعد الدّولية للعمل فقط عن طريق المفاوضات الثّلاثية [13].

تعد هذه المبادرة ذات أهمية لكونها تعمل على زيادة المساهمة في الصالح العام، وتأطير العمل المؤسسي من منظور المسؤولية الاجتماعية بهدف توحيد الجهود باتجاه التّنمية المستدامة، بالاعتماد على معايير متفق عليها عالميا، كما تجعل عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم متطور لتطلعات المجتمع والفرص المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية ومخاطر عدم تحمل هذه المسؤولية [14].

ثانيا–مراحل إعداد مواصفة أيزو 26000

إنّ معيار الأيزو 26000 هي مبادرة تقوم منظمة الأيزو بوضعها وتطويرها والهدف من ورائها توفير الإرشاد والتّوجيه حول المسؤولية الاجتماعية [15]، وقد تم إصدار هذه المواصفة بشكل رسمي في شهر ديسمبر من سنة 2008[16]، إلا أنه تم تأجيل تطبيقها إلى غاية شهر سبتمبر من سنة 2010، إن أهم ما يميز مواصفة الأيزو 26000 أنها مواصفة إرشادية في المسؤولية الاجتماعية تقوم بالتّزويد بالإرشادات ولا يوجد نية لأن يكون طرف ثالث لمنح الشهادات وهي بذلك ليست مواصفة من مواصفات نظم الإدارة [17].

---

[12]– المرجع نفسه، ص 11.

[13]–Florian DELA BRACHERHE" ISO 26000: Responsabilité Sociétale (RS) ", site électronique : http://www.revue-du-commerce-international.info/fr/dossiers/iso26000 vu le 18/ 03/ 2018

[14] –http://www.ihrmsyria.org/index.php vu le 17/ 03/ 2018

[15]– منظمة أيزو، المشاركة في المواصفة القياسية الدّولية المستقبلية أيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية، جويلية 2006، ص10. الموقع الالكتروني: تاريخ الاطلاع 2018/03/15 : www.iso.org

[16]– المرجع نفسه، ص10.

[17]– أسامة المليجي، ندوة المسؤولية المجتمعية والمواصفة الدولية الأيزو 26000، المركز المصري لمسؤولية الشّركات 04 أكتوبر 2009، ص 7.

بدأت فكرة مشروع أيزو 26000 ابتداء من سنة 2001 من قبل لجنة السّياسات لحماية حقوق المستهلك، حيث كانت منظمات حقوق المستهلك قلقة إزاء توجهات بعض المؤسسات العابرة للحدود ومتخوفة من تأثير نشاط هذه المؤسسات على ظروف العمل ومستوى المعيشة والبيئة للسكان المحليين في بعض الدّول، فقامت اللجنة المسئولة عن العلاقات مع المستهلكين بالبدء في إجراء دراسة جدوى لوضع مواصفة قياسية للمسؤولية الاجتماعية، خلصت اللجنة إلى القدرة على إعداد المواصفة القياسية الدّولية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وتم البدء تفعيل هذا المشروع.

قامت منظمة الأيزو عام 2003 بتكوين مجموعة استشارية، تختص بالمسؤولية الاجتماعية بهدف تقرير فيما إذا كان هذا المشروع المعد من قبل أيزو يضيف أي قيمة أو فائدة للمبادرات والبرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والقائمة بالفعل، وقد خلصت المجموعة الاستشارية إلى ضرورة المضي قدما نحو إعداد المواصفة، وتم إنشاء مجموعة عمل جديدة مجلس الإدارة الفنية للأيزو تقوم بإعداد مواصفة قياسية تقدم التوجيه فيما يخص بالمسؤولية الاجتماعية، بعد هذه الدّراسة عرضت نتائج ايجابية في استكهولم في 2004، في عام 2005 صوت 37 عضوا في الأيزو على اقتراح لإعداد مواصفة قياسية جديدة حول المسؤولية الاجتماعية وكان التّتابع الزمني لإصدار مواصفة الأيزو 26000 كما يلي:

- تم الانتهاء من مسودة العمل الأولى في عام 2006.
- تم إعداد المسودة النهائية للمواصفة القياسية الدولية في سبتمبر 2008.
- إصدار المواصفة القياسية الدولية في ديسمبر 2008.
- تم نشر المواصفة في 01 نوفمبر 2010[18].

لقد ساهم في إعداد مواصفة الأيزو 26000 أكثر من 500 خبير من أكثر 90 دولة و40 منظمة دولية إقليمية بالإضافة إلى المنظمة الدولية العمل ومنظمة التّعاون والتّنمية الاقتصادية [19]، فلم تعد قضايا المجتمع والمسؤولية والتّنمية المستدامة حكرا على الدّول.

---

[18]– مقدم وهيبة، مرجع سابق، ص12 أنظر أيضا:
Isabelle CADET, "La norme ISO 26000 relative à la responsabilité sociétale : une nouvelle source d'usages internationaux", site électronique :
http://www.cairn.info/revue-internationale-de-droit-economique-2010-4-p-401.htm
vu le10/03/2018.

[19] –Ibid

ثالثا –أهداف مواصفة أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية

تهدف مواصفة أيزو 26000 إلى مجموعة من الأهداف نذكر أهمها [20]:

– مساعدة المؤسسات في تنفيذ مسؤولياتها الاجتماعية وفي الوقت ذاته احترام الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والقانونية.

– توفير التّوجيهات العملية لجعل المسؤولية الاجتماعية قابلة للتطبيق العملي من أجل التّحديد والرّبط مع القطاعات المستفيدة وتعزيز مصداقية التّقارير والمطالبات المرفوعة والمتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

– تفعيل المسؤولية الاجتماعية والتّأكيد على نتائج الأداء والتّحسين وتطويره.

– زيادة الرّضا والثّقة والارتياح للمؤسسات مع عملائها والجهات ذات الصّلة.

– التّنسيق مع الوثائق والاتفاقيات الدولية ومواصفات الأيزو الأخرى القائمة بالفعل وعدم التّعارض معها.

– تشجيع وترويج المصطلحات المشتركة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

– توسيع قاعدة التّوعية والتّحسيس بالمسؤولية الاجتماعية.

– الحفاظ على سلامة الإنسان والحيوان والنّبات والبيئة وحماية الكون من عواقب الأفعال الضارة آنياً ومستقبلياً.

رابعا–مبادئ مواصفة الأيزو 26000

تقوم مواصفة الأيزو 26000على أساس المبادئ التّالية [21]:

1–مبدأ القابلية للمساءلة: ينبغي على المؤسسة أن تقبل وتوافق على الفحص والتدقيق الملائمين وأن تقبل التّجاوب مع هذا الفحص، تفرض هذه المسؤولية التزاما على الإدارة لتكون قابلة للمساءلة بخصوص الاهتمامات الكبرى للمنشأة، وأن تكون قابلة للمساءلة من قبل الهيئات القانونية في ما يتعلق بالقوانين واللوائح، وينبغي عليها أن تكشف وتبرر بشكل منتظم للسلطات العامة والجهات المعنية بطريقة واضحة وأمينة وملائمة السياسات والقرارات التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر، والآثار المتوقعة على الرّفاهية المجتمعية وعلى التّنمية المستدامة.

2–مبدأ الشّفافية: ينبغي أن تتحلى المؤسسة بالشفافية في قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، كما ينبغي عليها أن تفصح على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقراراتها وأنشطتها التي تكون مسؤولة عنها، ويجب أن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل

---

[20]– إيهاب أبو ركبة، استشارات أنظمة الجودة. http://eaconsultancy.com.sa/CMS/4. أنظر أيضا العايب عبد الرحمن، التّحكم الشّامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظلّ تحديات التّنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التّجارية وعلوم التّسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010–2011، ص114.

[21]– أسامة المليجي، مرجع سابق، ص ص، 25 –28.

المؤسسة، وينبغي أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب، كما يجب أن تكشف للأطراف المعنية بشكل ملائم عن هيكلها الداخلي وسياساتها ومسؤوليتها وغيرها من المعلومات المتعلقة بالرّفاهية المجتمعية والتّنمية المستدامة، ويجب أن يتم ذلك التّواصل بشكل دائم من خلال القنوات المتفق عليها والملائمة مع الأطراف المعنية.

3-مبدأ السّلوك الأخلاقي: يجب أن تتصرف المؤسسة بشكل أخلاقي، وينبغي أن يبنى سلوك المؤسسة على أخلاقيات الأمانة والعدل والتكامل وذلك في ما يتعلق بالأشخاص والحيوانات والبيئة، والالتزام بالحرص على مصالح الأطراف المعنية، وينبغي على المؤسسة أن تعمل بشكل فعال على تعزيز السّلوك الأخلاقي من خلال:

- إنشاء هيئة تساعد على تعزيز السّلوك الأخلاقي داخل المؤسسة في تفاعلها مع الآخرين.
- تطبيق معايير السلّوك الأخلاقي التي تتلاءم مع غرضها وأنشطتها.
- تحديد معايير السلّوك الأخلاقي المتوقعة من موظفيها.
- منع حدوث أي تضارب في المصالح عبر المؤسسة من شأنه إحداث سلوك غير أخلاقي والعمل على مواجهة ذلك وحله في حالة حدوثه.
- إنشاء آليات رقابية لمراقبة تطبيق السّلوك الأخلاقي.
- إنشاء آليات لتسهيل عملية تقديم التّقارير حول المخالفات الخاصة بالسلوك الأخلاقي لتفادي الانتقام.

4-احترام مصالح الأطراف المعنية: يجب على المؤسسة إقرار وقبول أن هناك مجموعة من الأطراف المعنية لها مصالح متنوعة في أنشطتها ومنتجاتها وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية، كما يجب على المؤسسة أن تحترم وتتجاوب مع مصالح أطرافها المعنية وينبغي على المؤسسة أن:

- تحدد أطرافها المعنية.
- تكون على دراية بمصالح وحاجات أطرافها المعنية وأن تحترم هذه المصالح.
- تعترف بالحقوق القانونية والمصالح الشّرعية لأطرافها المعنية.
- تضع في الاعتبار العلاقة بين مصالح الأطراف المعنية الخاصة بالمجتمع، بالإضافة إلى طبيعة علاقة الأطراف المعنية بالمؤسسة.
- تضع في اعتبارها الرؤى الخاصة بالأطراف المعنية التي قد تتأثر بقرار ما، حتى لو لم يكونوا على دراية بمصلحتهم في قرارات وأنشطة المؤسسة.

5-مبدأ احترام سلطة القانون: يقصد بسلطة القانون سيادته، وفي سياق المسؤولية الاجتماعية فإن احترام سلطة القانون يعني أن تنصاع المؤسسة لكافة القوانين واللوائح السّارية سواءً المحلية منها أو الدّولية والإلمام بها، وضرورة الإعلان عنها وملاحظاتها داخل إطار المؤسسة، كما ينبغي على إدارة للمؤسسة أن تتخذ جميع الخطوات تجاه مختلف الأفراد داخل المؤسسة وذلك بإعلامهم بالقوانين واللوائح المطبقة حتى يتم مراعاتها.

6 -مبدأ احترام الأعراف الدّولية للسلوك: ينبغي على المؤسسة أن تسعى إلى احترام الأعراف الدّولية للسلوك، وينبغي على المؤسسة كلما أمكن مراجعة طبيعة أنشطتها وعلاقاتها داخل هذا النّطاق القانوني، كما ينبغي على

المؤسسة أن تضع في اعتبارها القنوات الهادفة إلى التّأثير على المؤسسات والهيئات لعلاج أي تعارض مع القانون الدّاخلي وتطبيقه.

7 –**مبدأ احترام حقوق الإنسان:** يجب أن تنفذ المؤسسة الممارسات التي من شأنها احترام الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن تعترف بأهمية هذه الحقوق، وينبغي على المؤسسة في هذا الصّدد القيام بما يلي:

– احترام وتعزيز الحقوق الواردة في المواثيق الدّولية لحقوق الإنسان.

– الاعتراف بأن هذه الحقوق تعد عالمية و جزءا لا يتجزأ من الحقوق المطبقة في كل الدّول.

– اتخاذ إجراءات للعمل على احترام حقوق الإنسان في البلاد التي لا تحم فيها حقوق الإنسان وأن تعمل أيضا على الابتعاد عن الاستفادة من هذه المواقف.

– أن تلتزم بمبادئ احترام الأعراف الدّولية للسلوك إذا كان القانون الوطني أو تطبيقه لا يوفر حماية كافية لحقوق الإنسان [22].

خامسا– مواضيع المواصفة الدّولية أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تقوم مواصفة أيزو 26000 بتقديم توجيهات وإرشادات للعمل بأسلوب مسؤول اجتماعيا لجميع أنواع المنظمات بغض النّظر عن موقعها أو حجمها أو نشاطها. تتكون المواصفة من تمهيد ومقدمة وسبعة بنود وعدة ملاحق، وهي ترتكز على 7 مواضيع أساسية والمتمثلة في: [23]:

1–حوكمة المنظمة: تتعلق بتحديد الهيئة المختصة بنظام اتخاذ القرارات في المؤسسة.

2–حقوق الإنسان: تركز على المكانة الأساسية للإنسان في المؤسسة والظّروف التي تشكل خطرا على حقوق الإنسان كالتّمييز، والاهتمام بالمجموعات الأكثر فقرا.

3–علاقات وظروف العمل: التّشغيل وعلاقات أصحاب العمل بالعمال، التّفاوض الجماعي، التّمثيل النّقابي والحماية الاجتماعية للعمال.

4–حماية البيئة: كل مؤسسة اقتصادية بسبب موقعها أو نشاطها تأثر على البيئة، مما يستدعي دراسة العلاقة بين المؤسسة والبيئة للوقاية من التّلوث، العمل على الاستعمال الرّشيد للموارد، حماية التّنوع البيولوجي... الخ.

5–الممارسات النّزيهة: مكافحة الفساد، تدعيم المنافسة المشروعة، احترام حقوق الملكية، الممارسات النّزيهة في مجال التّجارة.

6–حماية المستهلك: حماية صحة وأمن المستهلك.

7–ا تنمية المجتمع: الاهتمام بتنمية الجماعات والمحلية بإنشاء مناصب الشغل وتطوير الاختصاصات [24].

22– **العايب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 115.**

23– مقدم وهيبة، مرجع سابق. ص14

II. الطّبيعة القانونية للمواصفة الدّولية أيزو 26000 المعتمدة من الدّولة الجزائرية

فرضت المسؤولية الاجتماعية مؤخرا أهمية متزايدة في محيط العلاقات الاقتصادية سواء الوطنية منها أو الدّولية، وفق ما تراه مناسبا وملائما من الإجراءات والممارسات وإمكانياتها وقدراتها المادية، بما يتجاوب مع طموحات الدّولة، ويكتسب الدّور الاجتماعي للمؤسسات، ذلك أن فلسفة هذه المسؤولية مستمدة من طابعها الطّوعي المرن والشّامل، بما يسمح ويشجع كل مؤسسة أيا كان حجمها وطبيعتها بأن تنتهج حقائق السّوق ومقتضياته، سيتم في هذا المحور التّعرض الطّابع الإرادي والمرن للمواصفة الدّولية أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، شرعية المواصفة الدّولية أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، عدم صالحية المواصفة كأساس لتسليم شهادة المطابقة، اعتماد الجزائر للمواصفة أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية وأخيرا أسباب عدم تبني المؤسسات الجزائرية للمواصفة.

أولا– الطّابع الإرادي والمرن للمواصفة الدولية أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية

تضع مواصفة الأيزو 26000 توجيهات إرشادية وليس قواعد قانونية ولم توضع لتحل محل التزامات قانونية أو تنظيمية أو لتحل محل متطلبات نظام الإدارة البحتة، إن عمومية وعدم دقة هذه التّوجيهات يمنع من إضفاء الطّابع الرسمي عليها، لكنها تعتبر وسيلة للتنظيم والتّعميم حتى إضفاء الطّابع العالمي عليها.

أشار الأمين العام للمنظمة الدّولية للتقييس الأيزو "روب ستيل" إلى أن مواصفة المسؤولية الاجتماعية الأيزو 26000 ليست معيارا مفروضا على المؤسسات والهيئات والشّركات في مجال تطبيقها للمسؤولية الاجتماعية، بل هي مواصفة تعمل كإطار تستدل من خلالها الهيئات والشّركات والمؤسسات على معايير واقتراحات لتفعيل المسؤولية الاجتماعية، مشيرا إلى أن منظمة الأيزو تصدر ما يزيد على 19000 من المعايير التي تتناول مختلف المنتجات والخدمات في شتى القطاعات ومنها قطاع النّفط والغاز والطّاقة النّووية [25].

إنّ المواصفة ذات تطبيق طوعي ما يعدم قيمتها القانونية الملزمة،و مع ذلك يمكن أن تصبح آلية مرجعية دولية ذات قوة لإنشاء وأحداث آثار تجاه المنظمات التي تتبنى المواصفة [26]، كما يعتبر في هذا الصّدد رئيس لجنة التّقييس الفرنسية أن مواصفة الأيزو 26000 ليست في الحقيقة موضوعا قانونيا، إذ لا يزال في مرحلة

---

24 –Responsabilité Sociale des Organisations & ISO 26000, RF Comptable n° 399- 11/2012. L'Académie des sciences et techniques comptables et financière pdf, site électronique : http://rfcomptable.grouperf.com/article/0399/ms/rfcompms0399_1239935.html p2 vu le 18/03/2018

25– مؤتمر الخليج للمسؤولية الاجتماعية والأيزو 26000، على الموقع الإلكتروني: تاريخ الاطلاع: 14/03/ 2018

– http://www.alittihad.ae

26 –Marie C. Allard ***et*** Marie HANQUEZ, op.cit.

التّكوين والتّطور ويشكل ذلك دليلا حيا على تطوره في إطار القانون الدّولي العرفي، بل هناك من يعتبر أن المواصفة تحمل في طياتها جذور عرف عام مقبول طواعية ذو تطبيق عالمي [27].

ويرى جانب من الفقه أن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تتخذ مظهر القوة الإلزامية، باعتبار أن هذا الالتزام مترتب عن القانون الدولي أو القانون بصفة عامة ويتأكد كالتزام أو تصرف انفرادي من طرف المؤسسة، ولا يمكن الاستناد إليه كأساس لرفع دعوى قضائية أو أي شكل من أشكال الاحتجاج سواء في الإطار الدولي أو الوطني، فما هو موقف القاضي عندما يتم اللجوء إليه من طرف صاحب مصلحة غير راضٍ عن سلوك أي منظمة تعلن صراحة اتباع توصيات مواصفة الأيزو 26000؟

أكد " BRUNEAU "أن مواصفة الأيزو 26000 تسمح بإنشاء نظام تقييس حقيقي والذي سيكون أكثر فعالية ولا يكون ملزما قانونا، على الرغم من صعوبة إفلات أو تهرب المؤسسات من تطبيق المواصفة، ويصف القانونيون أن هذا المعيار ذو التطبيق الاختياري هو موضوع قانوني غريب (un objet juridique étrange)، كما صرح" JAVILLIER" المكلف بإدارة قسم التّقييس في المنظمة الدولية للعمل، أن إدخال أطراف خاصة في تطبيق القانون الدولي يكون عاملا لزيادة فعاليته (القانون الدولي) [28].

كان موضوع مواصفة الأيزو 26000 محل نقاش في المنظمة العالمية للتجارة، خوفا من أن تستعمل المواصفة كقيد على التّجارة الدولية من بعض دول الشّمال كالولايات المتحدة وكندا التي ترى فيها تهديدا لاقتصاد السّوق وتخوف بعض الدّول الأسيوية كماليزيا الهند، الصين، إندونيسيا، فيتنام والفلبين، من أن يصبح شرطا مقيدا لدخول منتوجاتها إلى أسواق دول الشّمال.

لقد جاء النصّ صريحا بأن مواصفة الأيزو 26000 لا تفسر على أنها معيار دولي بل تعدّ من المبادئ التّوجيهية الإرشادية، ويعتبر المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة " Pascal LAMY" أن المعايير الدّولية مقاييس مهمة لتأطير الجانب الاجتماعي، وتؤكد المنظمة العالمية للتجارة دائما أن للدّول حرّية التّنظيم لحماية المصالح المشروعة سواء كانت بيئية أو صحية، وأن الدّول الأعضاء في المنظمة هي المعنية بتحديد القاعدة أو المعيار الذي ترى إمكانية تطبيقه كمعيار للتبادلات التّجارية، مع ذلك فإن ممثل المنظمة الدّولية لأصحاب العمل " Adam GREENE " يخالف وجهة النّظر هذه ويرى أن مواصفة الأيزو 26000 محاولة وهمية وخيالية لإيجاد حلول فنية لمشاكل سياسية و هي سبب النّزاعات المستقبلية التي ترفع أمام المنظمة العالمية للتجارة [29]، خاصة أن اتفاقات مراكش لا تدمج في نصوصها إلا نادرا المسائل الاجتماعية والبيئية.

---

27 −Isabelle CADET, op.cit.

28 −Pierre MAZEAU "La responsabilité sociétale: une nouvelle frontière pour la normalisation"، site électronique http://www.rse-et-ped.info/wp-content/uploads/2012/11/Article-Pierre-MAZEAU-2012-Norme-RSE.pdf p4 . vu le 12 /03 /2018

29 −Pierre MAZEAU, op.cit, p5.

أمّا عن موقف المشرع الجزائري، فيظهر في المادة 3/2 من القانون رقم 16-04 [30] التي تقضي بأن المواصفة القياسية هي وثيقة غير إلزامية، وبالتّالي المتعامل الاقتصادي ليس ملزما بتطبيقها لأنها اختيارية، إلا في الحالات المنصوص عليها قانونا كاستثناء، فمطابقة المنتوجات لها ليست إلزامية، فهو بذلك على عكس المشرع الفرنسي الذي استثنى الحالات التي تكون فيها المواصفات إجبارية أي تلك المتعلقة بأمن وصحة الأشخاص ونزاهة المعلومات التّجارية وحماية المستهلكين وخارج هذه الحالات فإن المواصفات القياسية اختيارية التّطبيق[31].

في الأخير يمكن اعتبار مواصفة الأيزو 26000 نصّ غير رسمي، لكنه موضوع ابتكار جماعي مشترك لنظام شامل، فهي مبادرة جماعية ذات طابع تشاوري[32]، فهي من القانون المرن باعتبار أنها تتضمن توصيات بسيطة ولا تضع عقوبات وتتخذ حسب الحالات والظّروف، تستمد المواصفة قوتها وفعاليتها من الاعتراف الذي حظيت به من طرف المجتمع الدولي في شكل الانضمام إليها، في هذا السّياق هناك من يرى أن أساس الأخذ بالمواصفة أقوى من أسس الاتفاقيات الدولية التي يمكن التّضييق من مداها بواسطة إجراءات التّحفظ [33].

ثانيا –شرعية المواصفة الدّولية أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية

يظهر البحث عن شرعية مواصفة أيزو 26000 من خلال المفاوضات الدّولية الطّويلة التي تمت في إطار منظمة الأيزو، التي أنشأت لأول مرة شكل من أشكال الدّيمقراطية التّشاركية من خلال منهج تجريبي لتحديد أصحاب المصلحة، والدّيمقراطية التّمثيلية في صورة الحق السّيادي للدول، بالإضافة إلى ذلك، لم يكن الغرض من المواصفة معالجة المسائل التي لم تعالج من طرف المؤسسات السّياسية، وبالتّالي يمنع معالجة المسائل ذات طبيعة سياسية، ونجد أصل مضمون توصياتها وتكوينها مستمد من مصادر ووثائق دولية كالاتفاقيات الدّولية المبرمة في مجال حقوق الإنسان، العمل، البيئة ومكافحة الفساد.

هكذا تستند هذه المواصفة إلى حوالي 80 نصا دوليا كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن، إعلان ريو حول البيئة والتّنمية 1992، و تقارير الخبراء الذين لهم دراية في المجال وآراء حول الموضوع ، فالأمر يتعلق بإعادة صياغة (reformulation) و التّأكيد على ما هو متفق عليه ، لذا تعد آلية لترقية ووضع حيز

30– القانون 16-04 المؤرخ في 2016/06/19 المتعلق بالتّقييس، ج ر، عدد 37 الصّادر في 2016/06/22. المعدل والمتمم لقانون 04-04، المتعلق بالتّقييس، ج ر، عدد41، صادر في 2004/06/27

31– فلوش الطيب، " دور التّقييس في حماية المستهلك في التّشريع الجزائري"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، عدد 18، 2017، ص ص 180،181.

32– يحي وناس، مرجع سابق، ص50

33 –Marie C.AllARD et Marie HANQUEZ،"ISO 26000: des lignes directrices internationales relatives à la responsabilité sociétale", 08 mars 2010, site électronique : http://gaiapresse.ca/analyses/iso-26000-des-lignes-directrices-internationales-relatives-a-la-responsabilite-societale-149.html **vu le: 2013**

التّنفيذ الوسائل القانونية الدّولية التي يمكن أن نصفها بالقانون المرن[34]، و بالتّالي من غير المعقول الاعتقاد أن شرعية مواصفة أيزو 26000 لا يمكن أن تدعم احترام الوثائق الأساسية في مجال حقوق الإنسان، البيئة ومكافحة الفساد في التّبادلات التّجارية.

ثالثا–عدم صلاحية المواصفة الدولية أيزو 26000 كأساس لتسليم شهادة المطابقة

يهتم أيزو 26000 بوضع مفهوم ملائم على المستوى العالمي للمسؤولية الاجتماعية وما يجب القيام به لتحقيقها، مستوحاة من أفضل الممارسات المتطورة ومبادرات المسؤولية الاجتماعية الموجودة في المجال العام والخاص منسجمة ومكملة للإعلانات والاتفاقيات الصّادرة عن المنظمات الدّولية كالأمم المتحدة المتخصصة، لاسيما منظمة العمل الدّولية التي أبرم معها الأيزو برتوكول لضمان الانسجام مع قواعد ومعايير منظمة العمل الدّولية، كما أبرم برتوكول مع مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومع منظمة التّعاون والتّنمية الاقتصادية من أجل تدعيم التّعاون لإعداد أيزو 26000.

لا تضع المواصفة أيزو 26000 نموذج محدد كنظام للإدارة (système de management)، نتيجة لذلك لا يمكن لأي مؤسسة طلب الحصول على شهادة المطابقة حسب معيار أيزو 26000، لأن تسليم الشّهادة يكون بناءً على وجود شروط دقيقة وواضحة لكي تكون النّتيجة معروفة ومحددة ، في الواقع لا يحدد معيار أيزو 26000 مثل هذه الشّروط والمتطلبات، وبالتّالي لا يمكن أن تكون موضوع شهادة مثلما هو الحال بالنّسبة لأيزو 14001 التي تتطلب درجة فنية وصناعية عالية، فالأولى ليست مرجعا للمؤسسات بل دليل يساعدها على تطبيق المسؤولية الاجتماعية وأخذها في الاعتبار لتحديد أهداف خاصة بها.

لا تتضمن مواصفة أيزو 26000 شروطا وإنما توجيهات هدفها توجيه المؤسسات مع ترك الحرّية لكل مؤسسة في اختيار الممارسات التي ترغب في الأخذ بها، فهي ليست موجهة لتسليم الشّهادة (certification) كما هو الحال بالنسبة لمعيار أيزو 9001 في 2004، أيزو 14001 في 2008، ذلك ما يعتبر حسب البعض مظهرا سلبيا لمواصفة أيزو 26000، إذ تبقى آثارها محدودة وضيقة باعتبار أنها لا تعد صالحة لتسليم شهادة المطابقة من طرف ثالث، فذلك ما يمنع كل أنواع الرّقابة لاسيما رقابة تنفيذها من طرف المنظمات [35] أو حتى من الأجهزة الوطنية للتقييس كما هو الحال في الجزائر، لأن الطّابع والشّكل العامين الموجودة عليهما المواصفة لا يعتبران ملائمين بشكل فعال لمراقبة تشاط التّقييس الخاص، لغياب أحكام واضحة تتعلق بتنظيم التّقييس

[34] –Pierre MAZEAU، op cit p.5, voir aussi: Marie C. AllARD et Marie HANQUEZ. op.cit, site électronique

[35]–Marie C. AllARD et Marie HANQUEZ، op.cit.

الخاص وفض المنازعات المتعلقة بها، كما أن الالتزام بمعايير التّقييس قد يتجلى ضمن أشكال مختلفة، ضمن مخطط أو مذكرة (notice) أو ضمن وثيقة إشهارية [36] .

في الأخير يمكن القول أن الحكومات خاصة الغربية، تلجأ أكثر فأكثر لمبادرات المسؤولية الاجتماعية لتغيير الممارسات والنّصوص التّقليدية وتطوير سلوك المنظمات والمؤسسات، لتصبح قاعدة مشتركة للحوار بين الدّولة والمؤسسات وفاعلي المجتمع المدني حول الممارسات المسؤولة [37].

رابعا – واقع تطبيق المواصفة الدّولية أيزو 26000 في المؤسسات الجزائرية

نظرا للأهمية التي توليها التّشريعات الخاصة بحماية المواطن باعتباره مستهلكا للمواصفات القياسية، فقد اعتبرتها وسيلة مهمة لحماية أمن المستهلك وصحته ومصالحه الاقتصادية والاجتماعية، وباعتبار أن الجزائر تعدّ من الدّول الأعضاء في المنظمة الدّولية للتقييس، ومن الدّول التي اعتمدت المواصفة القياسية الدّولية أيزو 26000، لذلك يعمل المعهد الجزائري للتقييس بالتّعاون مع الأجهزة الوطنية الأخرى على تطبيق المواصفات القياسية العالمية التي تقوم المنظمة العالمية للتقييس أو المواصفات الجزائرية الكفيلة بتحقيق الصّحة والأمن والمحافظة على البيئة .

كما فرض المشرع الجزائري أن تكون المواصفات والمقاييس الجزائرية مطابقة للمعايير الدّولية وأن تستخدم كأساس للوائح الفنية والمواصفات الوطنية، هذا حرصا منه على تطوير أداء المؤسسات الجزائرية ونوعية منتوجاتها من خلال مطابقتها مع المعايير الدّولية [38].

وتعدّ الجزائر إحدى الدّول المشاركة في البرنامج الجهوي للمرافقة وهي مبادرة إقليمية أطلق عليها اسم المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا امتدت من 2011 إلى 2014، تضمّ هذه المبادرة ثمانية دولة وهي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن سوريا، لبنان، العراق، تشرف على هذه المبادرة المنظمة الدّولية للتقييس بالتّعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدّولية. ما يؤكد على اعتماد الجزائر للمواصفة وضعها لبرنامج وطني للمرافقة من أجل الامتثال للمواصفة الدّولية أيزو 26000، ففي المرحلة الأولى من برنامج المسؤولية الاجتماعية التي تمّ الشّروع فيها في 2011، استفاد كل من المركز التّقني لمواد البناء ببومرداس والمجموعة الخاصة للصناعة الغذائية المصبرات بالرويبة من برنامج الوطني للمرافقة.

---

[36]– يحي وناس، مرجع سابق، ص58

[37] –Karen DELCHET-COCHET, Linh-CHIVO, "l'ISO 26000 et son influence sur la définition et les outils en matière de responsabilité sociétale", site électronique : http:/www.transformare.adm.br/anais/K-Delchet-Cochet-et-L-C-Vo-La-publication-de-l-ISO26000.pdf

[38]– فلوش الطيب، مرجع سابق، ص 179.

بناءً على نفس البرنامج الوطني قام المعهد الوطني للتقييس سنة 2012 باختيار أربعة مؤسسات وطنية للاستفادة من البرنامج الإقليمي للمرافقة لمدة ثلاث سنوات من أجل الامتثال للمقاييس التي تضعها المنظمة الدّولية للتقييس في مجال أيزو 26000، ضمن 15 مؤسسة ترشحت من القطاع العام أو الخاص، يتعلق الأمر بكل من المؤسسة الوطنية للأنابيب فرع تابع لسوناطراك، مجمع سيفيتال ببجاية، مؤسسة اتصالات الجزائر، مجمع أنتارتراد كندور.

كما استفادت في سنة 2013 كل من مؤسسة كوسيدار للأشغال العمومية من القطاع العام والمؤسسة الخاصة لأشغال الطّرق والرّي والبناء، ويتم اختيار المؤسسات بناءً على مجموعة من المعايير أهمها سمعتها الوطنية والإقليمية وفي كيفية ممارسة نشاطاتها وعلاقتها مع المستفيدين وأصحاب المصلحة والبيئة، في سنة 2014 تبنت كل من المؤسسات الوطنية التّالي ذكرها للمواصفة الدولية أيزو 26000 وهي كوسيدار للأشغال العامة، نافتال فرع كربيرون، المؤسسة الوطنية للأكياس أوندوي.

كما قام مجمع سوناطراك بإبرام اتفاق مع المعهد الوطني للتقييس في 2016، هدفه مرافقة وتقديم المساعدة التّقنية لتثبيت المواصفة لمدة ثلاثة سنوات، مما يسمح لسوناطراك بإدماج ووضع هذه المواصفة حيز التّنفيذ في بعض المواقع المختارة، طبقا لبرنامج المساعدة التّقنية والتّكوين لفائدة العائلات وإطارات قسم الاستكشاف والإنتاج، باعتبار أن هذا القسم أول نشاط يدخل المجمع في علاقة مع الأطراف المعنية أي أصحاب المصلحة [39].

يهدف هذا البرنامج التّدريبي إلى تمكين المؤسسات من الاستفادة من الأدوات التي تمكنها من تحسين أدائها البيئي والاجتماعي في إطار الامتثال لمبادئ المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى ذلك فإن البرنامج الجهوي للمرافقة للمسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يهدف إلى تكوين خبراء جزائريين لمرافقة المؤسسات في تحسين أدائها بخصوص المسؤولية الاجتماعية، وفي هذا الصّدد تعمل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة والمركز الجزائري للشباب المسير للمؤسسات على مرافقة المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة في عملية التّكيف وتطبيق مواصفة الأيزو 26000 في إطار نفس البرنامج [40].

بيّنت الدّراسات أن مؤسسة جزائرية لإنتاج الأكياس البلاستيكية SASAC تمكنت من الامتثال للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال مساهمتها في تلبية حاجات المجتمع في بعض المجالات والمتمثلة في ما يلي:

– وضع برنامج لتدعيم الحوار مع أصحاب المصلحة سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي للمؤسسة.

– التّقرب من العمال من خلال القيام بحملات للتوعية وتقديم توضيح عن أفضل ممارسات المسؤولية الاجتماعية

[39]-Sonatrach le groupe se met à l'iso 26000, Algérie Eco ,2-/07/2016. site électronique : www.algéria–eco.com.vu le 5 /03 /2018

[40]- مقدم وهيبة بكار بشير،" المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدّولية أيزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتّسيير، العدد1، سنة 20014، ص18،17

– التّعاون مع الجمعية الوطنية لمحو الأمية من أجل تنفيذ برنامج محو الأمية وبرنامج للتكوين وتحسين اختصاصات الموظفين وعائلاتهم.

– التّعاون مع أصحاب المصلحة لإعداد تقرير حول التّنمية المستدامة كما تدعو إليه المواصفة الدّولية 26000.

– تدعيم مختلف التّخصصات وتشغيل الشباب المتحصلين على الشّهادات.

– العمل على تخفيض تأثيراتها السّلبية على البيئة.

–دعم مفهوم أكسو بيو (oxo–bio) على المستوى الوطني والتّعاون مع المعهد الوطني للتقييس لإعداد مواصفة وطنية لهذه التّكنولوجيا وإنشاء أول مختبر وطني للتجارب والمشاركة المتعلقة بإنتاج نوع من البلاستيك القابل للتحليل [41] (polymères oxo biodégradable).

خامسا–أسباب عدم امتثال المؤسسات الجزائرية للمواصفة الدولية أيزو 26000

يعود عدم امتثال كل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمواصفة الدولية أيزو 26000 حول ممارسات المسؤولية لأسباب متعددة أهمها:

– غياب استراتيجية وطنية لممارسات المسؤولية الاجتماعية وغياب الدّور الإعلامي لتشجيع هذه البرامج في قطاع الأعمال الجزائري وترسيخ ثقافة واعية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لدى المجتمع الجزائري

– عدم وجود حوافز تشجيعية لأفضل ممارسات المسؤولية الاجتماعية وغياب أي مؤشر لقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات.

– عدم تنفيذ القوانين المتعلقة بالعمل ومكافحة الفساد والرّشوة والتّهرب الضّريبي والاحتيال، مما أدى إلى تفشي هذه الظّواهر في كثير من المؤسسات الاقتصادية.

– غياب ثقافة العمل الخيري والخلط بين المسؤولية الاجتماعية والعمل الخيري واكتفاء بعض المؤسسات بالعمل الخيري في مناسبات مختلفة كالدّينية التي تشكل شكلا من أشكال المساعدات لا ترق إلى أن تكون مدمجة في النّظام الإداري للمؤسسة، إذ لا تخضع لأي برنامج منظم ودائم.

– عدم توسيع دائرة الأشخاص الذين يستفيدون من المؤسسة والذي مازال منحصرا في المساهمين والزّبائن فلا تأخذ بالمفهوم الحديث للمستفيدين المتمثل في أصحاب المصلحة، أي كل الأشخاص التي تؤثر وتتأثر في الوقت نفسه من المؤسسة.

---

[41]-RSE Algérie: site électronique: https://www.iso.org/files/live/sites/isoorg/files/about%20ISO/iso_and_developing_countries/SR_Mena/docs/factsheets/fr/sr_mena_case_study_factsheet_algeria_sasace.pdf p15, 16 vu le 10/03/2018

– ضعف الموارد المالية للمؤسسات وانعدام خبرتها الفنية والإدارية في مجال المسؤولية الاجتماعية.

إنّ تبني المواصفات الدّولية خصوصا مواصفة أيزو 26000 تحتاج إلى ثقافة واعية وقناعة راسختين بأهميتها.

خاتمة

تمثل المواصفة الدّولية أيزو 26000 مرجعاً لجميع المؤسسات لتوحيد الممارسات الاجتماعية على المستوى الدّولي، وخطة تمكن من إدخال مفهوم المسؤولية المجتمعية ضمن إطار استراتيجيات وعمليات المؤسسات، فيتعين على كل مؤسسة ساعية لتحقيق أهدافها بجودة وفعالية استيعاب هذه المواصفة والعمل بها، بما يضمن لها القبول لدى جميع الأطراف والمستفيدين منها ومن خدماتها، لتضمن بذلك أداءها لدورها الأساسي في التّنمية المستدامة في المجتمع الذي تعمل فيه ، تعتبر بذلك المواصفة الدّولية أيزو 26000 أداة لمساعدة المؤسسات على تنظيم عملها بما يحقق لها الاستدامة، ويصبح تحمل المسؤولية تجاه المجتمع جزءاً من أخلاق المؤسسات وعملاً اعتيادياً ومرسخا في استراتيجياتها.

لكن بالنسبة للمؤسسات وقطاع الأعمال في الجزائر مازال كل اهتمامه منصبا على تحقيق الرّبح والمكسب المادي، أما الاهتمام بالبعد الاجتماعي والبيئي فهو اهتمام مؤجل إلى أجل لاحق، وأن جهود الدّولة في تشجيع الامتثال لمواصفة الأيزو 26000 من خلال المعهد الجزائري للتقييس مازال ضعيفا وفي خطواته الأولى، فما تزال ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية تحتاج إلى الكثير من الجهد لتحسينها وتعميمها وامتدادها إلى كل المؤسسات لتصبح من المبادئ الرّاسخة في استراتيجياتها وبرامجها وذلك يتطلب:

– إنشاء قسم متخصص بإدارة لمواصفة الأيزو 26000 تتولى تخطيط وتنفيذ وتقييم برامج المسؤولية الاجتماعيةِ والتّنسيق مع أصحاب المصلحة.

– تكوين خبراء يكون هدفهم نشر الوعي وتشجيع الممارسات المسؤولة.

– اعتبار المواصفة جزءًا لا يتجزأ من سياساتها العامة التي يجب أن تحرص على أدائها بالشّكل المطلوب.

– الالتزام بتطبيق المواصفة والمقاييس العالمية الأخرى لتحسين القدرة التّنافسية والأداء الاجتماعي والبيئي.